



شركة التأمين العربية ش. م. ل.
فرع الكويت
بيان حوكمة الشركات
2025

فهرس المحتويات

3	المقدمة	1.
3	نظرة عامة على حوكمة الشركات	2.
4	إطار حوكمة الشركات	3.
6	مجلس الإدارة	4.
6	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	5.
6	5.1. لجنة نقل ملكية الأسهم	5.1.
7	5.2. لجنة الاستثمار	5.2.
7	5.3. لجنة التدقيق	5.3.
7	5.4. لجنة المخاطر والالتزام	5.4.
8	5.5. لجنة الترشيحات والمكافآت	5.5.
8	6. اللجان التنفيذية	6.
8	6.1. اللجنة الإدارية	6.1.
9	6.2. لجنة الأصول والالتزامات	6.2.
9	6.3. لجنة مكافحة الاحتيال	6.3.
9	6.4. لجنة المشتريات	6.4.
9	7. الإدارة العليا	7.
10	8. مهام الحوكمة	8.
10	8.1. التدقيق الداخلي	8.1.
11	8.2. الالتزام	8.2.
11	8.3. إدارة المخاطر	8.3.
12	8.4. الاكتوارية	8.4.
12	9. معاملات الأطراف ذات الصلة	9.
12	10. المدقق الخارجي	10.
12	11. الأكتواري الخارجي	11.
13	12. التصنيف الائتماني (AM Best)	12.
13	13. المسؤولية المجتمعية	13.

1. المقدمة

تأسست شركة التأمين العربية ش. م. ل. (الشركة) في عام 1944، ومنذ ذلك الحين قامت بتوسيع نطاق عملياتها لتشمل 8 دول عربية، وتتمتع بثمانين عامًا من الخبرة والخدمة في المنطقة. وتتواجد الشركة من خلال مركزها الرئيسي الكائن في بيروت، بالإضافة إلى 7 فروع في الكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، بالإضافة إلى شركة تابعة في سلطنة عمان، وشركة شقيقة في المملكة العربية السعودية.

تتولى شركة التأمين العربية فرع الكويت مزولة أنشطتها التأمينية التالية: تأمينات الحياة والحوادث والمسئولية والحرائق والنقل البري والبحري والجوي والتأمين الطبي، بالإضافة إلى أنواع التأمين الأخرى، وتعمل بموجب القانون رقم 125 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار رقم 21 لسنة 2021 بشأن قطاع التأمين في الكويت. وقد دخل القانون رقم 125 لسنة 2019 حيز السريان في 1 سبتمبر 2019 ليحل محل قانون التأمين السابق. وتتص لائحته التنفيذية الصادرة في 16 مارس 2021 على إرشادات إضافية حول تطبيق القانون. ومنذ 1 سبتمبر 2019، أصبح قطاع التأمين، بما في ذلك مديري خدمات التأمين، خاضعًا لإشراف وحدة تنظيم التأمين، والتي تعمل تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

2. نظرة عامة على حوكمة الشركات

تلتزم شركة التأمين العربية التزامًا كاملاً بوضع إطار لحوكمة الشركات متوافق مع جميع متطلبات حوكمة الشركات السارية على فروع الشركات الأجنبية العاملة في الكويت، ويتمشى مع الإطار التنظيمي الصادر عن وحدة تنظيم التأمين، ولاسيما القرار رقم 2023/58 الصادر بتاريخ 2023/11/6 بشأن حوكمة الشركات، إلى جانب القرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجهات المختصة من وقت لآخر وأفضل الممارسات المعتمدة في هذا الصدد.

تدرك الشركة أن وجود إطار شامل لحوكمة الشركات يعمل على تسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعالة، ويضمن الاستقرار المالي العام، كما يعزز العلاقة مع أصحاب المصلحة من خلال التواصل الواضح والشفاف الذي يدعم الإفصاحات عالية الجودة للجمهور.

يؤمن مجلس إدارة الشركة بأن حوكمة الشركات من الأصول التي لا تقدر بثمن، وتعتبر في غاية الضرورة لإنشاء بيئة رقابة داخلية قوية تدعم العمليات التجارية وتحقق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة. وتتعكس حوكمة الشركات في مجموعة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة الشركة والإشراف عليها، مما يمكن الشركة من تخفيف المخاطر وإدارة التغيير بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.

كما تضمن الشركة التزام جميع موظفيها بتطبيق أفضل الممارسات للحفاظ على المساءلة والشفافية والنزاهة في جميع المعاملات، مما يعزز الثقة ويحقق أعلى مستويات الالتزام بمعايير حوكمة الشركات.

3. إطار حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات هي القواعد والممارسات والعمليات التي تحكم عمل شركة التأمين. ولا تشمل حوكمة الشركات فقط الهيكل المؤسسي الواضح (مثل مجلس الإدارة والإدارة العليا و مجال العمل، الخ)، بل تمتد أيضًا لتشمل الثقافة التنظيمية للشركة (القيم والأخلاقيات، الخ) والاستراتيجيات والضوابط وجميع الوثائق التنظيمية التي تتم على المبادئ التوجيهية والتفويضات التي تحكم عمل الشركة.

تحدد حوكمة الشركات جميع الأدوار والمسؤوليات والمساءلة التنظيمية على جميع المستويات. وتوضح وتشرح التسلسل الإداري، أي سلسلة اتخاذ القرار والمساءلة، وتحدد، في نهاية المطاف، الجهة المخولة بإدارة الشركة وتمثيلها قانونيًا. كما أنها تحدد المتطلبات الخاصة بتوثيق القرارات والإجراءات وأسباب اتخاذها. وتتص على الإجراءات التصحيحية في حالات عدم الالتزام أو وجود ضعف في الرقابة أو الضوابط أو الإدارة.

وبالتالي، تتناول حوكمة الشركات مسألة توزيع وتنظيم الصلاحيات والمساءلة داخل الشركة، وتعمل على تجنب التركيز المفرط للسلطات والصلاحيات. ويجب أن تكون حوكمة الشركات شفافة مع وجود أنظمة وضوابط وحدود مناسبة لضمان استخدام الصلاحيات الممنوحة لحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة في الشركة.

إن الهدف الأساسي من حوكمة الشركات هو ضمان سلامة عملية اتخاذ القرارات في الشركة والمساهمة في الاستقرار المالي وحماية أصحاب الوثائق التأمينية.

تعمل شركة التأمين العربية وفقًا لإطار حوكمة الشركات الذي يحدد مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة واللجان التنفيذية ومهام الرقابة الداخلية في الشركة، بما في ذلك الالتزام وإدارة المخاطر والمهام الإكتوارية والتدقيق الداخلي.



4. مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة شركة التأمين العربية المسؤولية النهائية في مجال إرساء دعائم حوكمة الشركات. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من خلال الجمعية العمومية للمساهمين، ويتكون المجلس من تسعة أعضاء يتمتعون بالخبرة والكفاءة المناسبة في مجالات التأمين وإدارة الأعمال والتمويل، بما يتناسب مع حجم الشركة وطبيعة أنشطتها .

يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل بحسن نية وأمانة ونزاهة أثناء ممارسة واجب العناية وواجب السرية وواجب الولاء. وهم مسؤولون عن ضمان الرقابة الفعالة على جميع أنشطة الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على مجلس الإدارة الإفصاح في الوقت المناسب عن أي تعارض محتمل أو ظاهر في المصالح وممارسة الاستقلالية والموضوعية في اتخاذ القرارات، مع الأخذ في الاعتبار مصالح الشركة وأصحاب وثائق التأمين والمساهمين.

كما يتحمل المجلس مسؤولية وضع وتطبيق إطار حوكمة واضح لشركة التأمين العربية، والذي يتضمن سياسات وإجراءات قائمة على الفصل الواضح بين مهام الرقابة ومسئوليات الإدارة. علاوةً على ذلك، يجب على المجلس الإشراف على الإدارة العليا ومتابعة أدائها، لضمان مزاولة أنشطة الشركة بطريقة تتناسب مع استراتيجية العمل وإطار حوكمة المخاطر والتعويضات والسياسات الأخرى التي يقرها المجلس.

5. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تواجه مجالس الإدارة اليوم بيئة تشغيلية شديدة التغير والتنافسية. ولذلك، من الضروري أن يؤلف مجلس الإدارة عددًا من "اللجان المنبثقة عن المجلس"، والتي تكون متخصصة وتشمل مجموعة من الموضوعات الرقابية المعقدة والمتطورة، والموضحة أدناه.

5.1 لجنة نقل ملكية الأسهم

لجنة نقل ملكية الأسهم هي لجنة يعينها مجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة.

الغرض الرئيسي من لجنة نقل ملكية الأسهم هو دراسة والموافقة على نقل ملكية للأسهم و/أو الاكتتاب في أسهم الشركة، إن وجد، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للشركة، وبموجب قرارات الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، بالإضافة إلى قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بنقل ملكية الأسهم. وتتمثل المهام الرئيسية للجنة نقل ملكية الأسهم فيما يلي:

- الموافقة على طلبات بيع و/أو نقل الأسهم كما هو مبين أعلاه.
- التوقيع على شهادات الأسهم الجديدة الصادرة لصالح المساهمين الجدد.

5.2. لجنة الاستثمار

لجنة الاستثمار هي لجنة يعينها مجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم معرفة عامة بمجالات الاستثمار والشؤون المالية. ويعتبر المدير التنفيذي والمدير المالي أعضاء دائمين في اجتماعات لجنة الاستثمار. وكما هو منصوص عليه في ميثاق اللجنة، تتولى اللجنة وضع إرشادات الاستثمار الخاصة بالشركة واعتماد سياسة الاستثمار والإشراف على الأنشطة الاستثمارية. وتقوم لجنة الاستثمار بمراقبة الأداء الاستثماري العام بشكل منتظم طبقاً لتحمل المخاطر والمعايير المتفق عليها، ومراجعة الالتزام بأهداف وإرشادات الاستثمار، وترفع في النهاية تقارير نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.

5.3. لجنة التدقيق

لجنة التدقيق هي لجنة مستقلة تخضع مباشرة لمجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم ترشيحهم وتعيينهم من مجلس الإدارة، على أن تكون أغليبيتهم من أعضاء مجلس الإدارة. كما هو منصوص عليه في ميثاق اللجنة، تتمثل مهام اللجنة في تعزيز وحماية أعلى معايير النزاهة المهنية والإبلاغ المالي وحوكمة الشركات والالتزام بأخلاقيات العمل والرقابة الداخلية، نيابةً عن مجلس الإدارة.

5.4. لجنة المخاطر والالتزام

تتكون لجنة المخاطر والالتزام من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم مجلس الإدارة. ويتمثل غرض اللجنة الرئيسي في مساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بأنشطة إدارة المخاطر والالتزام لدى الشركة، تماشيًا مع المبادئ واللوائح الصادرة أو المقرر إصدارها عن الجهات التنظيمية الرئيسية، ولاسيما في مناطق تواجد الشركة، بالإضافة إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات. بالإضافة إلى أعضاء اللجنة، يعتبر مدير المخاطر ومدير الالتزام من الأعضاء الدائمين ضمن اجتماعات لجنة المخاطر والالتزام.

5.5. لجنة الحوكمة

لجنة الحوكمة هي لجنة يعينها مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ويحد أقصى أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة.

كما هو منصوص عليه في ميثاق اللجنة، تهدف اللجنة إلى:

- تقييم الكفاءات اللازمة والمطلوبة لأعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة خطط تدوير أعضاء المجلس.
- تقييم أداء مجلس الإدارة.
- رفع التوصيات إلى المجلس بشأن:
 - إطار مكافآت وتعويضات أعضاء المجلس.
 - مكافآت الإدارة التنفيذية (الفئة أ) والسياسات والبرامج التحفيزية.
 - سياسات الشركة بخصوص تعيين وحفظ وإنهاء خدمات موظفي الإدارة العليا (الفئة أ).

6. اللجان التنفيذية

على عكس اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، تتكون اللجان التنفيذية من أعضاء الإدارة العليا الذين يتولون مهام التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات بحسب رؤية الشركة ورسالتها وقيمتها التي يحددها مجلس الإدارة. تشمل اللجان التنفيذية:

6.1 اللجنة الإدارية

اللجنة الإدارية يرأسها الرئيس التنفيذي وتضم المدراء الذين يمثلون الوظائف الرئيسية، بما في ذلك الوظائف الفنية (التأمينات العامة وتأمينات الحياة) والشؤون المالية والمدراء الإقليميين، ووظائف الرقابة (الشؤون القانونية وإدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي)، ووظائف الدعم (نظم المعلومات والموارد البشرية والتسويق). وتعد اللجنة اجتماعاتها شهرياً أو كلما دعت الحاجة. يتحمل الفريق الإداري مسؤولية إدارة العمليات التشغيلية الأساسية للشركة. ويحظى المدير التنفيذي بدعم الفريق التنفيذي الأول، والذي يتولى مسؤولية إدارة الأعمال اليومية للشركة بما يتماشى مع استراتيجية الشركة وخطة الأعمال المعتمدة من مجلس الإدارة.

6.2. لجنة الأصول والالتزامات

لجنة الأصول والالتزامات هي لجنة يعينها المدير التنفيذي، وتتكون من أربعة أعضاء على الأقل من أعضاء من الإدارة العليا ممن لديهم معرفة عامة بأعمال التأمين الأساسية، بالإضافة إلى الشؤون المالية العامة. وكما هو منصوص عليه في ميثاق اللجنة، تهدف لجنة الأصول والالتزامات إلى وضع سياسة إدارة أصول والتزامات الشركة والإشراف على الأنشطة الناتجة عن ذلك، بما في ذلك إدارة السيولة ووضع ميزانية النقد والتنبؤات المالية، علاوةً على المهام العامة لتمويل احتياجات التزامات الشركة، مع إدارة مخاطر التعرض الأساسية بفعالية.

6.3. لجنة مكافحة الاحتيال

لجنة مكافحة الاحتيال هي لجنة يترأسها المدير التنفيذي، وتضم في عضويتها مجموعة من الأفراد من ذوي الخبرة الواسعة في التحليل والقانون والتحقيقات، بالإضافة إلى المعرفة التأمينية، وذلك من أجل مساعدة الإدارة التنفيذية في تحديد ومنع مخاطر الاحتيال وتنفيذ الضوابط الداخلية المناسبة.

6.4. لجنة المشتريات

تشكلت لجنة المشتريات لضمان التطبيق المتسق والكافي لممارسات الشراء في عمليات الشركة، في المكتب الرئيسي والفروع على حدٍ سواء. وتتولى لجنة المشتريات إدارة أنشطة الشراء المتعلقة بالمشاريع والأنظمة واتفاقيات الاستشارات وعقود الصيانة والموردين، الخ، والتي تتجاوز حدًا معينًا مقدم إلى الإدارة وفقاً لمستويات الصلاحيات المحددة مسبقاً.

7. الإدارة العليا

تحت إشراف وتوجيه مجلس الإدارة، يجب على الإدارة العليا، ممثلة في المدير التنفيذي، تولي وإدارة أنشطة الشركة بطريقة تتسق مع استراتيجية العمل والقدرة على تحمل المخاطر والسياسات الأخرى المعتمدة من مجلس الإدارة.

قام المدير التنفيذي بمنح توكيل رسمي لكل من السيد/ غسان مراد لإدارة أعمال فرع الكويت . وتشمل مهام الإدارة العليا ما يلي:

- إدارة الشركة على أساس يومي بموجب الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات التي يحددها مجلس الإدارة.

- تزويد مجلس الإدارة بالمعلومات اللازمة لأداء مهامه، بما في ذلك الإشراف على وتقييم أداء الإدارة العليا.
- تعزيز ثقافة الحوكمة داخل الشركة من خلال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- الإبلاغ عن أي مخالفة للتشريعات أو السياسات الداخلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.
- مسك سجلات الشركة بشكل منتظم ومنظم.
- إصدار وثائق التأمين وملحقاتها ودفع التعويضات الناشئة عنها.
- تمثيل فرع الشركة لدى الجهات المختصة في الكويت.
- استلام جميع الإشعارات والإخطارات والمراسلات الموجهة إلى الشركة.

8. مهام الحوكمة

يسمح إطار الرقابة الداخلية للشركة العمل بموجب المبادئ السليمة، ويوفر الأساس اللازم لتحمل المخاطر. وبناءً على ذلك، قامت الشركة بتطبيق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، حيث يتكون الخط الأول من المهام التشغيلية لتحمل المخاطر، والتي تتحمل مسؤولية الإدارة اليومية للمخاطر بموجب سياسات وإجراءات الشركة. والمبدأ الموجه لهذا النموذج هو أن من يتحمل المخاطر يكون بالمثل مسئول عن إدارة المخاطر ذات الصلة. يتكون الخط الثاني من مهام الرقابة الداخلية، والتي تشمل الرقابة المالية والالتزام وإدارة المخاطر والاكنتورية، حيث تتولى هذه المهام الإشراف على الخط الأول ومراقبة مدى تحمل الشركة للمخاطر. في حين أن الخط الثالث يتكون من مهام التدقيق الداخلي المستقل. وتلعب مهام الخطين الثاني والثالث دورًا هامًا في مراقبة المخاطر والرقابة عليها داخل الشركة، مع ذلك، فإن جميع الوحدات التنظيمية في الشركة ضرورية للحفاظ على إطار رقابة داخلية فعال.

تتناول الأقسام التالية أدوار ومسؤوليات مهام الحوكمة في العربية، وتحديداً: التدقيق الداخلي والالتزام وإدارة المخاطر.

8.1 التدقيق الداخلي

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي في العربية نشاطاً مستقلاً وموضوعياً يقدم الضمانات والاستشارات، ويخضع وظيفياً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً إلى المدير التنفيذي.

يشمل نطاق أنشطة التدقيق الداخلي ما يلي: (1) فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة داخل الشركة، (2) جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المختلفة.

تهتم أنشطة التدقيق الداخلي بجميع مراحل أنشطة العمل، حيث يكون المدقق في خدمة الإدارة. ولا تقتصر على السجلات المحاسبية والمالية للتوصل إلى فهم شامل لجميع العمليات قيد المراجعة.

8.2. الالتزام

تخضع مهام الالتزام مباشرة إلى لجنة المخاطر والالتزام ووظيفيًا إلى المدير التنفيذي، لضمان التنسيق الوثيق والدعم، بالإضافة إلى إشراف رئيس الشؤون القانونية. يتمثل دور وظيفة الالتزام في ضمان التزام الشركة بالعمل بموجب القوانين واللوائح السارية في دول العمليات، علاوةً على ضمان الالتزام بالسياسات واللوائح الداخلية. وتتحمل لجنة المخاطر والالتزام مسؤولية وضع وتطبيق ومراقبة برامج الالتزام الخاصة بالشركة، وبرامج مكافحة غسل الأموال بموجب القوانين والتعاميم والتوجيهات وأفضل الممارسات، من أجل الوفاء برؤية الشركة وأهدافها الإستراتيجية لإدارة مخاطر الالتزام.

8.3. إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي عملية تحديد المخاطر ومراقبتها وإدارتها للتخفيف من تأثيرها السلبي على المؤسسة. وتضيف إدارة المخاطر قيمة من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، وذلك عن طريق تعزيز ثقافة المخاطر المؤسسية ودمج المخاطر والرقابة الداخلية بين جميع الكيانات والمهام داخل شركة العربية للتأمين.

تخضع مهام إدارة المخاطر مباشرة إلى المدير التنفيذي ولجنة المخاطر والالتزام بشأن المخاطر الجوهرية وتقييم بيئة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى الإجراءات المقترحة أو المتخذة. من خلال إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية، تتمكن مهام إدارة المخاطر من تحديد وتقييم المخاطر (كميًا ونوعيًا)، من خلال مقارنة المخاطر المحددة بمعايير المخاطر المعتمدة من الشركة، مثل القدرة على تحمل المخاطر، علاوةً على تنفيذ الأنظمة والإجراءات لتحديد وتجميع وجمع وتحليل المعلومات المرتبطة بالمخاطر، ووضع حدود المخاطر ومثيرات المخاطر ومؤشرات الإنذار المبكر.

تتولى إدارة المخاطر أيضًا مسؤولية مراقبة ومراجعة فعالية ضوابط المخاطر، لضمان تصميمها وتنفيذها بشكل سليم، وتحسينها عند الضرورة، وتطوير عمليات الاستجابة للمخاطر، بما في ذلك برامج الطوارئ واستمرارية الأعمال، والتوصية بتدابير الرقابة بغرض منع المخاطر أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو إلغائها أو التخفيف منها.

8.4. الاكتوارية

تخضع الإدارة الاكتوارية وإعادة التأمين مباشرةً إلى المدير التنفيذي بشأن المخصصات الفنية وكفاية الأقساط والتسعير والملاءة المالية وإعادة التأمين، للمساهمة في تنفيذ إطار فعال للحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية. تعزز المهام الاكتوارية حوكمة الشركات والشفافية من خلال مراجعة وتحديث إرشادات الاكتتاب واستراتيجيات التسعير واحتساب الاحتياطيات، علاوةً على المراقبة الدورية ورفع تقارير عن النتائج الفنية وأرقام الأرباح والخسائر وإجراءات الإغلاق الشهري والتسويات المحاسبية.

9. معاملات الأطراف ذات الصلة

تشمل الأطراف ذات الصلة أي أطراف مرتبطة بشركة التأمين العربية، بما في ذلك كيانات المجموعة والمساهمين المسيطرين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا (وأقاربهم) وأي أشخاص لهم سيطرة أو نفوذ كبير على شركة العربية.

من خلال سياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، تضع الشركة إطارًا يهدف إلى منع أي سوء سلوك أو محاباة أو محسوبية أو استغلال أو تعارض مصالح قد ينشأ نتيجة على إقامة علاقات عمل مع أي من تلك الأطراف.

10. المدقق الخارجي

أوكلت الشركة مهمة التدقيق الخارجي إلى ليدينج إيدج أليانس والذي يعمل تحت اسم مكتب فاطمة صقر الروشود (سجل تجاري رقم 187، الرقم الآلي للعنوان 18131244، الكويت، القبلة، قطعة 15، جادة 28، مركز الصفاة، طابق 29).

ويقوم ليدينج إيدج أليانس بتدقيق حسابات الشركة منذ عام 2023 ويعمل بشكل مستقل عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لشركة العربية.

11. الاكتواري الخارجي

أوكلت الشركة مهمة الاكتواري الخارجي إلى شركة زمارا مينا اكتواري **Zamara MENA Actuaries Company** (ترخيص رقم ACC20250004) وعنوانه برج النصار، الطابق 15 مكتب رقم 3، شارع فهد السالم، القبلة، الكويت.

وتعمل شركة زمارا مينا اكتواري بشكل مستقل عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لشركة التأمين العربية.

12. التصنيف الائتماني (AM Best)

عملاً بأحكام قرار وحدة تنظيم التأمين رقم (1) لسنة 2026 بشأن إلزام شركات التأمين بالحصول على تصنيف ائتماني، يلتزم فرع شركة التأمين العربية ش.م.ل - دولة الكويت بإدراج التصنيف الائتماني ضمن إطار الحوكمة المؤسسية.

وبحسب شهادة التصنيف الصادرة عن وكالة التصنيف الدولية المعتمدة **A.M. Best**، فقد حصلت الشركة الأم على تصنيف القوة المالية (Best's Financial Strength Rating) **B+** (جيد) صادر عن AM Best رقم 091312 ، تاريخ سريان التصنيف: **11** ديسمبر 2025. وتؤكد الشركة التزامها العمل مع الفرع على تحسين مستوى التصنيف وإدراجه ضمن الخطط السنوية للحوكمة وإدارة المخاطر والاستدامة المالية، بما يتماشى مع متطلبات وحدة تنظيم التأمين.

13. المسؤولية المجتمعية

في شركة التأمين العربية، تعتبر المسؤولية المجتمعية جزءاً أساسياً من طريقة عملها، وهي ركيزة أساسية لاستدامة الشركة على المدى الطويل. إننا ملتزمون بخلق قيمة مستدامة لمساهميننا وعملائنا وموظفينا والمجتمع ككل، من خلال وضع إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة، بما في ذلك شركة التأمين العربية فرع الكويت، وذلك لاستخلاص المؤشرات الرئيسية المستخدمة في تقييم أداء الشركة وتأثيرها عبر ثلاثة محاور رئيسية: وهي البيئة والمجتمع والحوكمة.

في واقع الأمر، نحن نجسد التزامنا بالمسؤولية المجتمعية من خلال العديد من المبادرات، منها:

- المساهمات الاجتماعية، مثل حملات الغذاء لدعم المجتمعات المحرومة والتبرعات التعليمية لمساعدة الطلاب المحتاجين.
- جهود الاستدامة البيئية، بما في ذلك برامج إعادة التدوير والمبادرات الخضراء الأخرى لتقليل البصمة البيئية.
- مبادرات دعم الصحة والمجتمع، مثل حملات التبرع بالدم للمساهمة في الصحة المجتمعية.
- التزام جميع الموظفين بمدونة سلوك الموظفين وسياسة التعويضات والاستحقاقات وسياسة الإبلاغ عن المخالفات وسياسة تعارض المصالح، وممارسات الحوكمة الأخرى التي تضمن ممارسات عمل أخلاقية.

شركة التأمين العربية - الكويت

